

تقرير مراقب الحسابات  
بشأن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢  
لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات  
(شركة مساهمة مصرية)

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات (شركة مساهمة مصرية)  
قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذلك قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتడفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات الحاسبية الخاصة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والأدارة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير الحاسبة المصرية رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية وتحصر مسؤوليتنا في ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) للفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بعرفة مراقب حسابات " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من اشخاص مسؤولين عن الامور المالية والحسابية ، وتطبيق اجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا نصبح على دراية بجميع الأمور الخاصة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة . وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

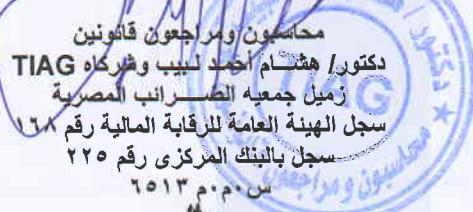
اساس ابداء استنتاج متحفظ

- وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لم تقم الشركة بعمل دراسة لتأثير معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية على القوائم المالية .

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، وفيما عدي تأثير الفقرة السابقة من اساس ابداً استنتاج متحفظ وتاثير التسوبيات لم يتم الى علمتنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها الهمة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وعن ادائها المالي عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير الحاسبة المصرية رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية .

القاهرة في ١٤ / ٨ / ٢٠٢٢



الإيضاح	٢٠٢٢ يونيو ٣٠	٢٠٢١ ديسمبر ٣١
<b>(جميع المبالغ بالجنيه المصري)</b>		
<b>الأصول غير المتداولة</b>		
أصول ثابتة (بالصافي)	١,٩٧٣,٠٧١	٢,٢١٤,٦٤٩
أصول غير ملموسة	٧,٠٠١,٢٢٨	٧,٧٧٩,١٤٢
مشروعات تحت التنفيذ	١,٥٣٨,٨٩٩	٢٤٨,٨٩٩
أصول ضريبية مؤجلة	٣٩,٩٧١	
<b>مجموع الأصول غير المتداولة</b>	<b>١٠,٥٥٣,١٦٩</b>	<b>١٠,٢٤٢,٦٩٠</b>
<b>الأصول المتداولة</b>		
النقدية وما في حكمها	٧٧٩,١٦٠	٣١٣,٥٠٠
العملاء وأوراق القبض	٩,٣٤٥,١٢٣	٨,٠٧٤,٤٢٤
مدينون وارصدة مدينة أخرى	١٠٠,١١١	٣٩٤,٧٠٣
<b>مجموع الأصول المتداولة</b>	<b>١٠,٢٢٤,٣٩٤</b>	<b>٨,٧٨٢,٦٢٧</b>
<b>إجمالي الأصول</b>	<b>٢٠,٧٧٧,٥٦٣</b>	<b>١٩,٠٢٥,٣١٧</b>
<b>حقوق الملكية</b>		
رأس المال المدفوع	٩,٩٢٤,٠٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨
احتياطي قانوني	٣٩,٩٢٨	٣٩,٩٢٨
الخسائر المرحلة	(٢,٠٢٧,٣٦٥)	(٢,٧٧٦,٣٤٨)
أرباح الفترة	١,٢٢٠,٤١٠	٧٤٨,٩٨٣
<b>مجموع حقوق الملكية</b>	<b>٩,١٥٧,٠٠١</b>	<b>٧,٩٣٦,٥٩١</b>
<b>الالتزامات غير المتداولة</b>		
الالتزامات ضريبية مؤجلة	.	٤٥,٥٥٣
<b>مجموع الالتزامات غير المتداولة</b>	<b>.</b>	<b>٤٥,٥٥٣</b>
<b>الالتزامات المتداولة</b>		
دائنوون وارصدة دائنة أخرى	١,٢٧٨,٤٤٨	٤٣١,٠٠٧
مودعين وأوراق دفع	٣٨٤,٥١٠	٦٥٤,٥٦٢
جارى المساهمين	٩,٩٥٧,٦٠٤	٩,٩٥٧,٦٠٤
<b>مجموع الالتزامات المتداولة</b>	<b>١١,٦٢٠,٥٦٢</b>	<b>١١,٠٤٣,١٧٣</b>
<b>مجموع الالتزامات وحقوق الملكية</b>	<b>٢٠,٧٧٧,٥٦٣</b>	<b>١٩,٠٢٥,٣١٧</b>

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

تقرير مراقب الحسابات مرفق

المدير المالي  
دكتور احمد

رئيس مجلس الإدارة

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات - شركة مساهمة مصرية \*

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

إيرادات النشاط	إيجارات	نفقات	إيضاح	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)	من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢	من ١ أبريل ٢٠٢١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	إيرادات النشاط	إيجارات	نفقات	إيضاح	من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
					٥,٦٧٦,١٨٢	٣,٠٤٦,٨١٤	٣,١٠٠,٢٦٣	٥,٦٧٦,١٨٢				١,٢٢٩,٢٥٩
						٧٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠					
					(١,٨٩٠,١٨١)	(١,٠٦٧,٢٩٧)	(٩٥٤,٣٠٤)					(٤,٩٥٨٣)
					٣,٧٨٦,٠٠١	١,٩٧٩,٥١٧	٢,٢٩٥,٩٥٩					٨٩٤,٦٧٦
المصروفات التسويقية	اهلاك اصول ثابتة	استهلاك اصول غير ملموسة	مصاريفات ادارية وعمومية	الانخفاض في قيمة العملاء	صافي الارباح قبل الضرائب	ضريبة الدخل المؤجلة	صافي الارباح بعد الضرائب	نسبة السهم في الارباح				
					(٤٩٦,٢٠٢)	(٣١٦,٥٤٣)	(٧٧٧,٩١٤)	(١٠٦٠,٤٥٥)				
					(٤٤٧,٠٧٩)	(١٩,٦٣٠)	(٧٢١,١١٠)	(١,١٣٤,٨٨٦)				
					(١٩٧,٦٢٣)	(١٥٨,٩٦٨)	(٦١٣,١٤٨)	٢٧٣,٠١٠				
					(١٤٤,١٣٩)	(٣٦٠,٥٥٥)	(٤٠٧,٧٧١)	٤١,٩٢٦				
					(٩,٨١٥)	(٤٠٧,٧٧١)						
								٨٥,٥٢٤				
									(١٤)			

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

رئيس مجلس الادارة

المدير المالي  
دكتور عزيز المنذر



شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات "شركة مساهمة مصرية" -  
قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢	إيضاح	(جمع المبالغ بالجنيه المصري)
٢٧٣,٠١٠	١,٢٤٠,٤١٠		صافي أرباح الفترة
			<u>الدخل الشامل الآخر</u>
			فروق العملة الناتجة عن ترجمة العمليات الأجنبية
			الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
			تغطية التدفق النقدي
			الارباح (الخسائر) الاكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
			نصيب المنشأة من الدخل الشامل الآخر في الشركات الشقيقة
			ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الأخرى
			مجموع الدخل الشامل الآخر عن العام بعد خصم الضريبة
٢٧٣,٠١٠	١,٢٤٠,٤١٠		اجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي



شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات " شركة معاونة مصرية " -  
قائمة التغير في حقوق الملكية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

الإجمالي	ارباح (خسائر) الفترة	الخسائر المرحلية	احتياطي قانوني	رأس المال	(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٧,١٨٧,٦٦	١,١٦٣,٦٥٠	(٣,٩٤٠,٠٠٠)	٣٩,٩٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
.		(٢٠,٩٢٨)	٢٠,٩٢٨		المحول الى الاحتياطي القانوني
.	(١,١٦٣,٦٥٠)	١,١٦٣,٦٥٠			المحول الى الخسائر المرحلية
٢٧٣,٠١٠	٢٧٣,٠١٠				صافي ارباح الفترة
٧,٤٦٠,٦١٦	٢٧٣,٠١٠	(٢,٧٩٧,٢٧٨)	٦٠,٨٥٦	٩,٩٢٤,٠٢٨	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
٧,٩٣٦,٥٩١	٧٤٨,٩٨٣	(٢,٧٧٦,٣٤٨)	٣٩,٩٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢
.					المحول الى الاحتياطي القانوني
.	(٧٤٨,٩٨٣)	٧٤٨,٩٨٣			المحول الى الخسائر المرحلية
١,٢٢٠,٤١٠	١,٢٢٠,٤١٠				صافي ارباح الفترة
٩,١٥٧,٠٠١	١,٢٢٠,٤١٠	(٢,٠٢٧,٣٦٥)	٣٩,٩٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

رئيس مجلس الادارة

المدير المالي  
محمد بهاء الدين



شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات " شركة مساهمة مصرية " -  
قائمة التدفقات النقدية - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)	الإضاح	من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢
<b>أنشطة التشغيل</b>			
صافي أرباح العام قبل الضرائب		٢٧٣,٠١٠	١,١٣٤,٨٨٦
<b>تعديلات لتسوية صافي الارباح (الخسائر) مع التدفقات النقدية من نشطة التشغيل</b>			
اھلاك الأصول الثابتة	(١٢)	١٩,٦٣٠	٣١٦,٥٤٣
استهلاك اصول غير ملموسة	(٣)	٧٢١,١١٠	٧٧٧,٩١٤
<b>خسائر التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل</b>			
التغير في العمالة وأوراق القبض		١,٠١٣,٧٥٠	٢,٢٢٩,٣٤٣
التغير في المديون والارصدة المدينة الأخرى		(٩٨٥,١٧٠)	(١,٢٧٠,٦٩٩)
التغير في دائنون وارصدة دائنة اخرى	(١٠)	٣٤,٠٣٤	٢٩٤,٥٩٢
التغير في الموردين وأوراق الدفع		(٣٠,٧٦٣)	٨٤٧,٤٤١
التغير في المشروعات تحت التنفيذ		(٣٤,٠٥٦)	(٢٧٠,٠٥٢)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من نشطة التشغيل		.	(١,٢٩٠,٠٠٠)
<b>أنشطة الاستثمار</b>			
مدفووعات لشراء أصول الثابتة	(٦)	(٨,٢٠٠)	(٧٤,٩٦٤)
صافي التدفقات النقدية المتاحة من نشطة الاستثمار		(٨,٢٠٠)	(٧٤,٩٦٤)
صافي التدفقات النقدية خلال العام		(١٠,٤٠٥)	٤٦٥,٦٦٠
النقدية و ما في حكمها في أول العام		١٦٥,٣٥٥	٣١٣,٥٠٠
النقدية و ما في حكمها في آخر العام	(٣)	١٥٤,٩٥٠	٧٧٩,١٦٠

الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

رئيس مجلس الادارة

المدير المالي

محرر



## شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

### (شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

#### ١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات ( شركة مساهمة مصرية ) طبقاً لأحكام قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، ولائحته التنفيذية ، وقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية بفرض تصميم وإنتاج وتطوير البرامج وأنظمة الحاسوبات الآلية وتطبيقاتها بمختلف أنواعها و تشغيلها والتدريب عليها وانتاج المحتوى بصورة مختلفة من صوت وصورة وبيانات وتقديم خدمات المضافة والانترنت وعلى الشركة الحصول على الترخيص اللازم ل مباشرة نشاطها  
مقر الشركة في ١ ش أحمد كامل - المعادي - القاهرة

تم تشكيل لجنة لتقييم أصول و خصوم الشركة بفرض تغيير الشكل القانوني من شركة توصية بسيطة الى شركة مساهمة مصرية وقد انتهت اللجنة في تقريرها الى أن صافي حقوق الملكية لشركة الاولى للبرمجيات ( محمد علي باز وشركاه ) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ والمعتمد من الهيئة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨ هو ٧,٠٧٣,٠٠٠ جنية واتخاذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أساس للتقييم وفقاً للقيمة الدفترية في ذلك التاريخ .

الشركة مقيدة بسجل تجاري رقم ( ١٠٣٩٣٧ ) بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ ساري حتى ٢٠٢٢/٣/٢٧

#### الفترة المالية

تبدأ الفترة المالية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام ، واستثناء من ذلك الفترة المالية الاولى للشركة اعتباراً من تاريخ القيد بالسجل التجاري وحتى ٣١ ديسمبر من الفترة التالية .

#### إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية من مجلس الإدارة بتاريخ ١٤ / ٢٠٢٢/٨

#### أسس إعداد القوائم المالية

##### أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية . وتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية " IFRS " بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

##### معايير المحاسبة الجديدة والمعدلة

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة .  
قررت الهيئة العامة للرقابة المالية في بيانها الصادر بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة وتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وادراج الأثر المجمع بالكامل بنهاية العام، مع التزام الشركات بالافصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال عام ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة وأثارها المحاسبية إن وجدت وبتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ يتضمن استبدال عبارة ١ يناير ٢٠٢٠ بعبارة ١ يناير ٢٠٢١ فيما وردت بمعايير المحاسبة المصرية رقم (٤٧) (٤٨) .

شركة المؤشر للمghanat ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

- وبناءً على قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ بتسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق معيار (٤٧) الأدوات المالية بالقواعد المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١.

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير محاسبة مصرية محدث رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	<p>يحدد هذا المعيار قواعد الاعتراف والقياس للأصول والإلتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الأصول والإلتزامات غير المالية وقياسها. وهو بدليلاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، والذي يتم تطبيقه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يجمع المعيار الجديد جميع الجوانب الثلاثة للمحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، الإضمحلال، والمحاسبة التغطية. باستثناء محاسبة التغطية، مطلوب تطبيق المعيار الجديد بأثر رجعي ولكن تقديم معلومات مقارنة ليست إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التغطية، يتم تطبيق المتطلبات بشكل مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة. وتحظر الشركة لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب ولن تقوم بإعادة عرض المعلومات المقارنة.</p> <p><b>(أ) التوقيب والقياس:</b></p> <p> بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) يتم قياس أدوات الدين لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو التكالفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويعتمد التوقيب على معيارين: نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول، وما إذا كانت "التدفقات النقدية التعاقدية" تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق فقط".</p> <p>ليس من المتوقع أن يكون لمتطلبات التصنيف والقياس في معيار المحاسبة الدولي رقم ٤٧ تأثير كبير على الشركة.</p>	<p>لم تقم الشركة بعمل دراسة لتأثير معيار (٤٧) على القوائم المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.</p>	

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
(ب) انخفاض القيمة:	<p> يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من الشركة تسجيل خسائر إئتمانية متوقعة على جميع أدوات الدين والقروض وحسابات العملاء، إما على أساس ١٢ شهراً أو مدى الحياة. سيؤدي تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) إلى تغيير جزئي في حساب الشركة لخسائر الإضمحلال في قيمة الأصول المالية عن طريق استبدال نهج الخسارة المتکبدة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بنهج الخسارة الإئتمانية المتوقعة. ويطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من الشركة</p>		

الذين غير المحفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأصول العقود. ستقوم الشركة بتنبيه التهجي المبسط وتسجيل الخسائر المتوقعة على مدى الحياة على جميع حسابات العملاء.

#### (ج) محاسبة التغطية:

وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٦)، كانت جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن علاقات تغطية مخاطر التدفقات النقدية مؤهلة لإعادة التدوير لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر. ولكن بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، يجب إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطية مخاطر التدفقات النقدية لعمليات الشراء المتوقعة للأصول غير المالية في القيم التقريرية الأولية للأصول غير المالية. ينطبق هذا التغيير فقط مستقبلاً من تاريخ التطبيق الأولي لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٧) وليس له أي تأثير على عرض الأرقام المقارنة. ومع ذلك ، فإن الشركة ليس لديها أي علاقات تغطية مخاطر موجودة.

#### (د) محاسبة التطبيقات:

بالإضافة إلى التعديلات المذكورة أعلاه، عند إعتماد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)، سيتم تعديل البنود الأخرى من القوائم المالية مثل الضرائب المؤجلة حسب الضرورة.

يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر. نظراً لطبيعة أنشطة الشركة بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) تأثير جوهري على الاعتراف بالإيجار من قبل الشركة .

قدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) نموذجاً من خمس خطوات لحساب الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء. بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨)، يتم إثبات الإيرادات بمبلغ يعكس المقابل المادي الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل. سيحل معيار الإيرادات الجديد محل جميع متطلبات الاعتراف بالإيرادات الحالية بموجب معايير المحاسبة المصرية. وهو يتطلب إما تطبيق بأثر رجعي كامل أو تطبيق بأثر رجعي معدل لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر. وتخطط الشركة لتطبيق المعيار الجديد في التاريخ الإلزامي المطلوب باستخدام تطبيق بأثر رجعي معدل.

معايير محاسبة مصرى  
جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ٢٠٢١ "باستثناء عقود التأجير الخاضعة لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لعام ١٩٩٥ والقانون رقم ١٧٦ لعام ٢٠١٨ الذي ينطبق عليه من بداية فترة التقارير السنوية التي تم إلغاء القانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٥".

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) مبادئ الاعتراف بالإيجارات وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، ويتطلب من المستأجرين حساب جميع عقود الإيجار وفقاً للنموذج موحد في قائمة المركز المالي، بدلاً من متطلبات المعايير المحاسبية المصرية الحالية التي تعالج عقود الإيجار على أنها عقود تنفيذ مع تسجيل قسط إيجار ثابت في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتضمن المعيار إعفاء المستأجرين من الاعتراف بعقود إيجار الأصول "منخفضة القيمة" (مثلاً أجهزة الكمبيوتر الشخصية) وعقود الإيجار قصيرة الأجل (مثل عقود الإيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل). وفي تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعتبر المستأجر بالالتزام بدفع مدفوعات الإيجار (أي التزام الإيجار) وأصل يمثل الحق في استخدام الأصل خلال مدة التأجير (أي حق استخدام أصل). سيطلب من المستأجرين إقرار بشكل منفصل بمتطلبات الفوائد على إلتزامات الإيجار ومصروف الإهلاك على حق استخدام الأصل.

#### المعايير الجديدة أو المعدلة

معايير محاسبة مصرى  
جديد (٤٩) "عقود التأجير"

## شركة المؤشر نشر محنت ونشر المعلومات

### (شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

#### بـ- أساس القواسب

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

#### جـ- عملية التعامل وعملية العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة.

#### دـ- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة وبعض العوامل الأخرى المتعلقة بها. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة.

يتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

#### ٢- أهم السياسات المحاسبية المتبعة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية وهي:

##### أـ- ترجمة العملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس أسعار الصرف المعلنة في السوق المصرية في ذلك التاريخ وتدرج أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة التقييم في قائمة الدخل، وأما الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها لا يعاد تقييمها.

##### بـ- أساس القيد المحاسبي

يتم التسجيل في الدفاتر طبقاً لأساس الاستحقاق  
**الأصول الثابتة وإهلاكتها**

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الأضمحلال في قيمتها، فيما عدا الأراضي والأصول تحت الإنشاء والتي تظهر بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل. ويبداً إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أشتئت من أجلها.

يتم إعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية، كما يتم تحويل مصروفات الإصلاح والصيانة (النفقات اللاحقة لاقتناء الأصل) بقائمة الدخل عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تتحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

تثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء تمهيداً لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية (مشروعات تحت التنفيذ) بالتكلفة مخصوصاً منها الأضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين وبباقي التكاليف المباشرة المرتبطة بالوصول بالأصل إلى حالة صالحة للاستخدام والتشغيل. ويبداً إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في أغراض التي أشتئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

يتم إهلاك الأصول الثابتة باتباع طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول بحيث يتم توزيع تكلفة الأصل على مدار العمر الإنتاجي المقدر، ووفقاً للأعمار الإنتاجية السنوية المقدرة التالية:

<u>النسبة</u>	<u>الأصل الثابت</u>
٪١٠	أجهزة اتصال
٪٢٠	أجهزة حاسب آلي
٪١٢.٥	الأجهزة الكهربائية
٪٦	أثاث
٪١٥	وسائل نقل
٪٥	عقارات

ج- الأض محلال في الأصول الملموسة

تقوم الشركة في تاريخ كل ميزانية بمراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وذلك لتحديد أية مؤشرات على احتمال حدوث الإض محلال في قيمة الأصول وفي حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بقدر القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن الإض محلال في قيمة هذا الأصل - إن وجد - وعندما يصبح من الصعب قدر القيمة الاستردادية للأصل من الأصول على حدة ، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل وحدة مولدة للنقد التي ينتمي إليها هذا الأصل .

وعند وجود أساس ثابت ومعقول للتوزيع من الممكن تحديد فأنه يتم أياض تحديد الأصول الاعامة التي ترتبط بالوحدات المولدة للنقد منفصلة أو يكون من الممكن توزيع جزء من القيمة الدفترية للأصل على أساس ثابت معقول على هذه الوحدة ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو الاستخدامية أيهما أكثر .

وبتم تحديد القيمة الاستخدامية باتباع طريقة الخصم لمبلغ التدفقات النقدية المتوقع تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات . وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضريب التي تعكس تغيرات السوق لقيمة الزمنية للنقد و المخاطر المحددة المتعلقة بهذه الأصول حيث أن تغيرات التدفقات المالية المستقبلي لم يتم تعديتها .

إذا تم تحديد أن القيمة الاستردادية لأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد ) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد ) إلى القيمة الاستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمصرف بقائمة الدخل إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول ، وفي هذه الحالة يتمك إدراج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في ثيمة تلك الأصول كنقص في نتيجة إعادة التقييم .

إذا تم إلغاء الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم في فترة لاحقة يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد ) في حدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها، إلى الحد الذي لا تتعدي فيه صافي القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد ) في سنوات سابقة، ويتم الإتراف بملبغ إلغاء خسائر النقص في قيمة الأصل في قائمة الدخل كربح ، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها ، وفي هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة نتيجة إعادة التقييم .

د- تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية إلى المدى الذي تم تنفيذها من هذه الخدمة حتى تاريخ المركز المالي ، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ الخدمات بدقة في حالة امكانية قياس الإيراد بدقة مع التوقع بشكل كبير لتدفق منافع اقتصادية ، وكذا امكانية القياس الدقيق لكل درجة اتمام الخدمات بالإضافة إلى التكاليف التي تم تكبدتها وكذلك الازمة لاتمام الخدمة ، ويتم تحديد مستوى اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة .

ويتم الاعتراف بالإيراد من دخل فوائد الودائع على أساس نسبة زمنية مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل .

ـ ـ توزيعات الأرباح

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كالتزان في الفترة المالية التي يتم فيها الإعلان عنها .

ـ ـ تكلفة الاقراض

يتم الاعتراف بتكلفة الاقراض على القروض في قائمة الدخل.

ـ ـ علاء ومدينون وأوراق قبض وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات مديونيات العملاء بالصافي بعد خصم المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل جزء أو كل من تلك المديونيات كما يتم تخفيض قيمة أرصدة العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها. هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بتكلفة مخصوصا منها خسائر الإض محلال في القيمة .

ـ ـ مشروعات تحت التنفيذ

يتم قيد المبالغ التي يتم اتفاقها على إنشاء أو شراء أو إقتداء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بالميزانية وعندما يصبح بالأصل الثابت مؤهلا للإستخدام يتم إضافة قيمة علي حساب .

## شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

### (شركة معاونة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيصالات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

#### ط - قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قوائم التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة وأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تكون النقدية وما في حكمها من أرصدة النقدية بالبنوك والصناديق.

#### ي- الأض محلل في قيم الأصول اض محلل قيمة الأصول غير المالية

يتم مراجعة صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة وغير الملموسة المملوكة للشركة في نهاية كل سنة مالية وذلك لتحديد أية مؤشرات عن انخفاض قيمة تلك الأصول.

وفي حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص في قيمة هذا الأصل، إن وجدت. وعندما يصعب على الشركة تقدير القيمة الاستردادية للأصل من الأصول على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية للوحدة الإنتاجية التي ينتمي إليها هذا الأصل. ويتم تحديد القيمة الاستردادية عن طريق تقدير صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم تحديد القيمة الاستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقع تدفقها نتيجة لاستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك باستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التي تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل.

إذا ما تبين أن القيمة الاستردادية للأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافي القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الاستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص في قيمة تلك الأصول فوراً كمصرف بقائمة الدخل.

إذا ما انخفضت خسارة الأض محلل في فترات لاحقة، يتم زيادة صافي القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة التقديرية المعاد النظر فيها على ألا تتعدي صافي القيمة الدفترية التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في سنوات سابقة، ويتم الاعتراف بالتسوية العكسية لخسائر النقص في قيمة الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) في قائمة الدخل كربح.

#### اض محلل في قيمة الأصول المالية

في نهاية كل فترة مالية يتم تقيير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اض محلل قيمة أحد الأصول المالية. تض محلل قيمة الأصل المالي ويتم تحمل الخسائر الناتجة عن اض محلل القيمة فقط في حالة وجود أدلة موضوعية عن اض محلل القيمة نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولى بالأصل وكان لهذا الحدث أو هذه الأحداث أثر يمكن تقييمه بصورة يعتمد عليها على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي. بالنسبة للأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة تتمثل خسائر الأض محلل في الفرق بين القيمة الدفترية لـ تلك الأصول والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائد الفعلي الأصلي الخاص بالأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي مباشرة بخسائر الأض محلل باستثناء حسابات العملاء والتي يتم تخفيض قيمتها باستخدام حساب مستقل للانخفاض في قيمتها، ويتم إعدام الديون التي يتأكد عدم تحصيلها بالخصم على ذلك الحساب على أن يعلى بقيمة المتأخرات من ديون سبق إعادتها، ويجب لا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل المالي تتجاوز التكاليف المستهلكة في تاريخ التسوية العكسية لخسائر الأض محلل لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الأض محلل هذه. ويتم إثبات التسوية العكسية في الأرباح أو الخسائر.

#### ك- توزيعات الأرباح على المساهمين والعاملين

يتم إثبات توزيعات الأرباح كالالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

#### ل- حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة تخصص نسبة ١٠٪ مما يقرر توزيعه نقداً على مساهمي الشركة كحصة للعاملين في الأرباح وبما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكالالتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين مرتبطة بتوزيع أرباح على المساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

الموردين - م

تظهر أرصدة الموردين بالقيمة العادلة دون تحميل أي فائدة على تلك الأرصدة.

المخصصات - ن

يتم دراسة المخصصات وإعادة النظر فيها في تاريخ إعداد كل ميزانية لتعكس أفضل تقدير، ويتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ التزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرحلة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكيد المحينة بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للتقدّم الناتجة عن مضي الفترة.

الضرائب - س

يتم تحويل قائمة الدخل للشركة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة حيث أنه يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة في نهاية العام.

تمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الواقع الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية.

ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتغدو الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويمراجع القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد مركز الفترة المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات طويلة الأجل.

الاحتياطي القانوني - ع

طبقاً للقانون وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال ، هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

تم رد الاحتياطي المكون عن أرباح ٢٠٢٠ حيث ان الشركة لديها خسائر مرحلة من اعوام سابقة .

ف- ربحية (خسارة) السهم

يتم الاصح عن النصيب الأساسي للسهم في الأرباح أو الخسائر، ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادلة بالشركة على المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادلة القائمة خلال العام.

ص- الاعتراف بالأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بالمركز المالى بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

ق- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (إن وجدت) التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادلة وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة ويتم الاصحاح عن تلك الشروط إذا ما اختلفت عن أسس التعامل مع الغير.

## شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

### - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها الأدوات المالية

الأداة المالية تتمثل في أي عقد يعطى الحق في أصول مالية لأحد المنشآت ويترتب عليه التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. ويتم تصنيف الأدوات المالية المصدرة بمعرفة المنشأة كالالتزامات أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقديات المنشأة، ويتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بقائمة المركز المالي بمجرد أن تصبح المنشأة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تسجيل الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر المتعلقة بالأدوات المالية التي تعتبر التزام على الشركة كمصرف أو ربح. و يتم المقاصة بين الأدوات المالية عندما يكون للمنشأة الحق القانوني والنية في تسوية هذه الأدوات المالية إما بالصافي أو بتحقق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

تتمثل الأصول والالتزامات المالية في النقدية بالخزينة والبنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى وأرصدة الموردون وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى وكذا المستحق من وإلى الأطراف ذات العلاقة.

تمثل القيمة الدفترية تقديرًا معقولًا لقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، تتعرض أنشطة الشركة إلى مخاطر مالية متعددة، وتتضمن تأثير: مخاطر فروق العملة، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وبهدف برنامج إدارة المخاطر المتبوع من قبل الشركة إلى تخفيض التأثير العكسي لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.

#### النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالصندوق وأرصدة البنوك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيمة نقدية محددة.

#### العملاء

لا تحمل العملاء بأى عائد وثبتت بالقيمة الاسمية مخصوصاً منها الأضمحلال المكون في القيمة للمديونيات التي من غير المتوقع تحصيلها. متوسط فترة التحصيل من العملاء من ١٢ إلى ١٥ شهر و هي بمثابة فترة الضمان التي تمنحها الشركة للعملاء عند شراء البرنامج حيث تكون الشركة ملتزمة في تلك الفترة بعمل أي تعديلات او اصدارات حديثة خلال تلك الفترة على البرنامج

#### الموردون وأوراق الدفع لا تحمل الموردون بأى فائدة وثبتت بالقيمة الاسمية.

#### شـ- الالتزامات المالية وحقوق الملكية التي تصدرها المنشأة

يتم تبوب الالتزامات المالية وحقوق الملكية وفقاً لمضمون البنود التعاقدية. هذا ويتم تبوب الأدوات المالية كالالتزامات إذا ما كانت تتطلب من الشركة (المصدرة) أن تقوم بسداد نقدية إلى جهة أخرى أو أن تتبادل معها أدلة مالية أخرى بشروط قد تكون في غير صالحها.

#### تـ- الاستبعاد من الدفاتر للأصول والالتزامات المالية

يتم استبعاد الأصل المالي عندما تقوم المنشأة بتحويل مخاطر ومنافع ملكية الأصل بصورة جوهرية، أما إذا لم تقم المنشأة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل، تقوم المنشأة بتحديد ما إذا كانت لازالت محتفظة بالسيطرة على الأصل المالي وعندئذ يتم الاعتراف بالأصل المالي في حدود التدخل الدائم للمنشأة في ذلك الأصل أو ما قد طالب المنشأة بسداده. وإذا لم تقم المنشأة بتحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل عندئذ يظل الأصل بدفاتر المنشأة ويعترف بالتزام مالي على المنشأة يمثل المبالغ التي قامت بأسلامها.

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم تسويته أو عند إلغاء أو انقضاء الالتزام في ضوء الشروط الواردة في العقود المحددة.

**شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات**

**(شركة مساهمة مصرية)**

**خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها**

**الإضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢**

**ث- الاعتراف بالمصروفات**

يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسه بدرجة يعتمد عليها. ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتکبدة واكتساب بنود محددة من الدخل.

وعندما يكون من المتوقع أن تتشاء المنافع الاقتصادية خلال العديد من الفترات المحاسبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنتظم. ويعرف بالمصروف فوراً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أي منافع اقتصادية مستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للاعتراف بها كأصل في قائمة المركز المالي.

**ذ- سياسات وأهداف وأساليب إدارة رأس المال**

تهدف إدارة الشركة من خلال إدارة رأس مالها في تحقيق كل من هدفي السيولة والربحية بحيث يتم سداد إلتزامات الشركة في مواعيدها وإستثمار أموال الشركة في التشغيل وبعض الأوعية الاستثمارية التي تحقق أعلى عائد ممكن على الأموال المستثمرة، كذا تغطية بعض أرصدة العملاء المدينة و ذلك طبقاً لقواعد الملاءة المالية التي تلزم بها الشركة.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

الإضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

٣- نقدية وما في حكمها

<u>٢٠٢١ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٢ يونيو ٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٣٦,٠٢٧	٥٨٩,٣٨٦	نقدية بالصندوق
٢٧٧,٠٥٦	١٨٩,١٧٩	نقدية بالبنوك عملة محلية
٤١٧	٥٩٦	نقدية بالبنوك عملة أجنبية
<u>٣١٣,٥٠٠</u>	<u>٧٧٩,١٦٠</u>	<u>الاجمالي</u>

٤- العملاء وأوراق القبض

<u>٢٠٢١ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٢ يونيو ٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٨,٣٤٦,٤٢٤	٩,٦٥٠,١٢٣	العملاء
٨٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	أوراق القبض
<u>(٣٥٥,٠٠٠)</u>	<u>(٣٥٥,٠٠٠)</u>	<u>الانخفاض في قيمة العملاء وأوراق القبض</u>
<u>٨,٠٧٤,٤٢٤</u>	<u>٩,٣٤٥,١٢٣</u>	<u>الاجمالي</u>

٥- مدينون وارصدة مدينة أخرى

<u>٢٠٢١ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠٢٢ يونيو ٣٠</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٠,٥٧٩	٥٠,٥٧٩	إيرادات مستحقة
٦,٩٠٥	.	مصارف مدفوعة مقدما
٢٤,٧٥١	٢٤,٧٥١	تأمينات لدى الغير
١٨,١٣٣	٢٤,٧٨١	ضرائب خصم من المتبقي
<u>٢٩٤,٣٣٥</u>	<u>.</u>	<u>ضريبة القيمة المضافة</u>
<u>٣٩٤,٧٠٣</u>	<u>١٠٠,١١١</u>	<u>الاجمالي</u>

**شركة المؤشر للمدحيات ونشر المعلومات**

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولاته التنفيذية وتعديلاتها  
الإضاحات المتممة للقائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

**٦- الأصول الثابتة**

الإجمالي	التجهيزات انترنت	أجهزة كمبيوترية	أجهزة المحسول والستيرن	أثاث ولوائح	أجهزة كهربائية	أجهزة كبيوتر
٢,٩٩٦٥,٢٧	٧٩٧,٣٨٠	٦٨,٠٣٥	١٠٦,٥٩٢	١٥٨,٣١٥	١,٨٨,٨٨٦	١,٨٣٤,٢٣٦
٧٤,٩٦٢	٩,٤٥٠	٩,٤٥٠	٥,٥٠٠	٦,٤٠٠	٦,٤٠٠	٦,٤٠٠
٣,٤٠٤	٧٩٧,٣٨٠	٧٧,٤٨٥	١٠٦,٥٩٢	١٦٣,٨١٥	١,٨٩,٩٠٠	١,٨٣٤,٣٤٤
٧١	٧٩٧,٣٨٠	٧٧,٤٨٥	١٠٦,٥٩٢	١٠٦,٦٩١	١,٢٦,٦٩١	١,٢٦,٤٤٢
٧٥٠,٥٥٩	٣٧,٥٥٧	٤٣	١٠٦,٤٤٢	٦٧,٧٨١	١٠,٥٢٢	١٠,٥٢٢
٣١٦,٥٤٣	٧٥,٩٨٢	١,٣١٦	١٠٦,٣١٦	٦٧,٦٠٧	١,٢١,٨٣٣	١,٢١,٨٣٣
١,٠٦٧,١٠١	١١٣,٥٤٠	٦٥,٦٤٠	١٠٦,٣١٦	٦٨,٣٤٣	٥٠	٥٠
١,٩٧٣,٠٧٧	٦٨٣,٨٤٤	١١,٨٤٤	١١,٨٤٤	٢٠٩	٥٥,٦٢٤	١,٣٩٥,٢٤١
٢,٢٤,٦٤٩	٧٥٩,٨٨٣	٣,٧١١	٣,٧١١	٢٥		

**١- ب- الأصول غير الملموسة**

سوق و غير	برخصة الترخيص	المراجحة الثالثة
١٤,١٢٥	٢,٨٠,٠٠٠	١٢,٩٦,٩٨٢
١٨,١٤٣		
١٤٣	٢,٨٠,٠٠٠	
١٨,١٤٢	٢,٧٩,٩٩٩	١٢,٠٤,٩٦
١٤٢		
٧٧,٧,٩١٤		
٧٧,٧,٩١٤		
٧,٨٦٣,٨٩٧	٢,٧٩,٩٩٩	٢,٠٠,١,٢٢٦
٧,٠,١,٢٢٨	١	٧,٧٧٩,١٤٠
٧,٧٧٩,١٤٠	١	

الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٠٢٢
الإضافات	
الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٢٠٢٢
مجموع الإهلاك في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٠٢٢
مصاروف الإهلاك	
مجموع الإهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٢٠٢٢
مصاروف الإهلاك	
مجموع الإهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٢٠٢٢
مصارفي الأصول في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٢٠٢٢
مصارفي الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢١

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة معاهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإضاحات المتنمية للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

٧- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٤٨,٨٩٩	١,٥٣٨,٨٩٩
<b>٢٤٨,٨٩٩</b>	<b>١,٥٣٨,٨٩٩</b>

تطوير برنامج اودو ايه ار بي (module)  
الاجمالي

٨- رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص بـ ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنية فقط سبعون مليون جنيه مصرى لا غير  
بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٢٤,٠٢٨ جنيهها فقط تسعة مليون وتسعمائة واربعة وعشرون ألف وثمانية وعشرون جنيهها مصرى لا غير موزعة كالتالى

نسبة الاسهم المملوكة	عدد الاسهم
١٥,٤٩%	٤٠٥ ٠٠٠
٠,٢٢%	٢٢ ٢٧٠
٠,٢٢٠%	٢٥ ٢٧٠
٨٤,٠٧%	٩ ٤٧١ ٤٨٨
<b>١٠٠</b>	<b>٩,٩٢٤,٠٢٨</b>

اسم المساهم

أ / محمد علي فرج باز

أ / سارة محمد جمال الدين ثابت

أ / محمود علي فرج باز

مساهمون آخرون

الاجمالي

٩- التزامات ضريبية مؤجلة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٢
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٦,٥٤٩	٤٥,٥٥٣
١٩,٠٠٣	(٨٥,٥٢٤)
<b>٤٥,٥٥٣</b>	<b>(٣٩,٩٧١)</b>

رصيد أول المده

الالتزامات (أصول) ضريبية مؤجلة عن الفترة / الفترة

الاجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٢
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١,٦٢٢,٦٠٦	٧١٤,٣٥٢
١,٥٣٨,١٤٨	١,٠٩٤,٤٥٧
<b>٨٤,٤٥٨</b>	<b>( ٣٨٠ ١٠٥ )</b>
<b>١٩,٠٠٣</b>	<b>( ٨٥ ٥٢٤ )</b>

الإهلاك الضريبي المحسوب طبقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥

الإهلاك المحاسبي

فرق الإهلاك

الالتزامات (أصول) ضريبية مؤجلة عن الفترة / الفترة

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة معاهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

١٠ - الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ يونيو ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	مصاروفات مستحقة (*)
٣٥,٩٢٥	٣٢٥,٤٦٥	أركس
٣,٥٩٦	٠	ضريبة القيمة المضافة
٠	٢٢,١٣٨	ضرائب كسب العمل
٦٣,٥٦١	٧٢,٢٧٣	Хضم وتحصيل تحت حساب الضريبة
١٣,١٥٧	١٤,٠٠٣	تأمينات اجتماعية
٢٥,٣٦٢	٢٨,٩٦٢	شركة مصر لنشر المعلومات
٣,٣٥٢	١٨,٨٥١	ضرائب الدخل عام ٢٠٠٩
٣٦,٠٥١	٣٦,٠٥١	المشاركة التكافلية
٣٨,٢٨٩	٣٨,٢٨٩	إيرادات مقدمة
٠	٧١٤,٥٤٤	ضرائب الدخل
٢٠٣,٨٤٦	٠	TE DATA
٧,٨٦٨	٧,٨٧٢	الاجمالي
<u>٤٣١,٠٠٧</u>	<u>١,٢٧٨,٤٤٨</u>	

المصاروفات المستحقة (\*)

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ يونيو ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٣٠,٠٠٠	٠	أتعاب مهنية
٠	٣٢٥,٤٦٥	أجور مستحقة
٥,٩٢٥	٠	كهرباء
<u>٣٥,٩٢٥</u>	<u>٣٢٥,٤٦٥</u>	الاجمالي

١١ - موردين وأوراق دفع:

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ يونيو ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٧٦,٠٥٢	٦,٠٠	موردين
٣٧٨,٥١٠	٣٧٨,٥١٠	أوراق دفع
<u>٦٥٤,٥٦٢</u>	<u>٣٨٤,٥١٠</u>	الاجمالي

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاته  
الإضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

١٢- جاري المساهمين:

٢٠٢١ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ يونيو ٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٩,٩٥٧,٦٠٤	٩,٩٥٧,٦٠٤
<b>٩,٩٥٧,٦٠٤</b>	<b>٩,٩٥٧,٦٠٤</b>

جاري محمد علي فرج باز

يتمثل الرصيد البالغ قدرة ٩٩٥٧٦٠٤ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٧٤٥٧٦٠٤ جنية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ في المبالغ المسددة من أحد المساهمين (محمد علي فرج باز) لسداد بعض الالتزامات التي تخص الشركة

١٣- مصروفات ادارية وعمومية

٢٠٢١ يونيو ٣٠	٢٠٢٢ يونيو ٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٦٧,٠٠	٤٨٠,٠٠	أجور ومرتبات
١٤٧,٩٣٨	٧٥,٠٨٥	رسوم واشتراكات وغرامات
٧,٢٠	٣,٦٠	التأمينات الاجتماعية
١,٥٠	١٢٩,٥٠٠	اتعاب مهنية واستشارات
١٧٩,٢٥٠	١٦٨,٨٨٢	إيجارات
٧,٥٧٥	١٨,٩٦٣	كهرباء وتلفون
٢١,٦٨٠	٢٣,٨٦٩	نت
٢٢١	١٣,٦٠١	مصروفات متعددة
١٢٢,٧٤٦	٦٦,١٣٦	سفر وانتقالات
٥,١٢٠	٤٨,٦٠٢	بوفية وضيافة
٢,٥١٠	٤,٤٩٥	مصروفات بنكية
٧١,٦٦٦	١٣,٥٥٧	اتحاد ملاك
٧٢٤	٩,٨٢٢	ادوات كتابية
	٤,٣٤٥	صيانة
<b>٨٣٥,١٣٠</b>	<b>١,٠٦١,٤٥٥</b>	الاجمالي

٤- نسب السهم في صافي الربح

٢٠٢١ يونيو ٣٠	٢٠٢٢ يونيو ٣٠
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٢٧٣,٠١٠	١,٢٢٠,٤١٠
٩,٩٢٤,٠٢٨	٩,٩٢٤,٠٢٨
٠,٠٣	٠,١٢٢٩٨

صافي ربح الفترة  
عدد الاسهم القائمة خلال الفترة  
نسبة السهم في صافي الربح

## شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة معاهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

### ١٥-الموقف الضريبي

#### أ - ضرائب أرباح شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات في المواعيد القانونية وتقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية .
- لم يتم فحص الشركة بعد

#### ب - ضريبة الأجرور والمرتبات

- لم يتم الفحص حتى تاريخه

#### ج - ضريبة القيمة المضافة

- تقوم لشركة بتقديم اقرارات القيمة المضافة في الميعاد القانوني وسداد الضريبة المستحقة
- لم يتم الفحص حتى تاريخه

### ١٦-ادارة مخاطر الأدوات المالية

إن أنشطة الشركة تجعلها عرضها لأنواع مختلفة من المخاطر المالية منها تلك المترتبة على تغير أسعار السوق أو التغير في أسعار تحويل العملات الأجنبية أو أسعار الفائدة. ويهدف أسلوب الشركة لإدارة المخاطر بشكل عام إلى تقليل الآثار العكسية على الأداء المالي للشركة.

#### عناصر المخاطر المالية

##### أ- خطر التقلبات في أسعار الصرف

يؤثر هذا الخطر على كافة مدفوعات الشركة ومقبوضاتها بالعملات الأجنبية وكذلك في تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقية بالعملات الأجنبية. وتقوم الشركة باستخدام الجنيه المصري كعملة تعامل وعملة عرض.

##### ب- خطر الائتمان

يتمثل هذا الخطر في عدم مقدرة بعض العملاء على سداد ما عليهم من ديون وتقع الشركة بمتابعة دورية لأرصدة العملاء وتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ل مقابلة أية مخاطر قد تنشأ نتيجة عدم التحصيل.

##### ج- خطر السيولة

يؤثر هذا الخطر على رأس المال وتتضمن إدارة مخاطر السيولة الإحتفاظ بأرصدة نقدية كافية و توفير موارد تمويل للشركة.

### ١٧-المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشروط المعاملة السائدة في المعاملات الحرة وخلال الفترة لا يوجد معاملات مع اطراف ذات علاقة .

### ١٨-الالتزامات العرضية والمسؤوليات الاحتمالية

لا توجد أية إلتزامات عرضية أو مسؤوليات إحتمالية.

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

(شركة مساهمة مصرية)

خاصة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها  
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

**١٩- أحداث هامة خلال الفترة المالية**

- في بداية عام ٢٠٢٠ حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩)، وتشفيه في كثير من دول العالم ومنها مصر جاء من دولة الصين والتي تعد من أقوى إقتصادات العالم، حيث تعد الصين المنتج والمصدر الرئيسي لأغلب دول العالم، تسبب في إضطرابات لأنشطة الاقتصادية والأعمال، كما قد يؤثر على عمليات التبادل التجاري بين الدول وكذا عمليات النقل سواء البري أو الجوي أو البحري.
- إن استمرار انتشار الفيروس المستجد واتخاذ بعض الدول إجراءات إحترازية مشددة وعلى رأسها مصر تتضمن وقف حركة النقل منها وإليها وبالتالي إيقاف أغلب أنواع التبادل التجاري مما قد يتربّط عليه توقف في بعض الأنشطة لبعض المشتقات لاعتمادها على منتجات مستوردة من الصين، الأمر الذي ترتب عليه حدوث آثار إقتصادية على العديد من الأنشطة المختلفة في مصر والعالم مما أضر بكلفة الاستثمارات واحتمالية حدوث خسائر لتلك الأنشطة بما قد تؤدي إلى إعادة النظر في فرضية الاستمرارية في المدى القصير.
- إن الإدارة والمسئولين عن الحكومة سيستمرون في مراقبة الوضع محلياً وعالمياً لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح بالتطورات، وفي حال حدوث أي تغيرات جوهرية في الظروف الحالية سيتم تقديم إيضاحات إضافية أو تعديلات في القوائم المالية لفترات المالية اللاحقة خلال العام المالي ٢٠٢٠.
- بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ وافقت اللجنة العليا "المراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى" والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ على تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ على أن يتم التطبيق على القوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢٠ وذلك نظراً للظروف الحالية التي تم بها البلاد جراء تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. يرجع للإيضاح رقم ٢ (أ).
- بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية لأدوات المالية، ٤٨ الإيراد من العقود مع العملاء، ٤٩ عقود التأجير) للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي  
*محمد عبد العزiz*

